Remarks final

كلمة السيد المستشار
وزير العدالة الانتقالية ومجلس النواب

الختامية

أود أن أتوجه بجزيل الشكر إلى جميع رؤساء وأعضاء الوفود على مداخلاتهم العميقة، وتوصياتهم البناءة التي طرحت أراءً وافكاراً بالغة الأهمية.

لقد لمست مدى الاهتمام البالغ الذي يبديه المجتمع الدولي بالشأن المصري وبأحوال وقضايا حقوق الإنسان في مصر، ولا شك أن ذلك يعكس رغبة المجتمع الدولي في تقديم النصح والعون لأبناء مصر، وتأييد جهودنا في بناء دولة راسخة مستقرة قوامها المواطنة واحترام حقوق أبنائها، وكفالة أكبر قدر من الضمانات لصونها... دولة يُنبذ فيها العنف .. وتُعلى قيم التسامح والحوار ... و إنى أؤكد لحضراتكم أن ما قدمتموه لنا اليوم من توصيات سيكون محل دراسة دقيقة تعكس مدى تقديرنا لهذه الآلية و ما تفرزه من حوار بناء.

نحن في مصر نعلم أن أمامنا تحديات جسام .. وأن الطريق مازال طويلاً للوصول الي ما نصبوا إليه لتحقيق آمال و تطلعات شعبنا .. خاصة في ضوء ما عاصرناه من ظروف وتطورات سياسية، و ما يحيط بنا من خطر الإرهاب الغاشم، الذى يهدد حق الشعب المصرى فى الأمن والسلام وحق أبنائنا في الحياة. فليس بخافٍ عليكم ما مرت به بلادنا من أحداث استثنائية وتطورات سياسية واجتماعية متلاحقة أرهقت وجدان الشعب المصري.. وهو ما قد يتطلب من أبناء الوطن مزيداً من الوقت، لفهم واستيعاب تبعات هذه الأحداث، و بلورة رؤيتهم لمسارهم المشترك واختيار طريقهم للمستقبل.

لقد أدرك المصريون أن عملية التحول التي تمر بها البلاد لن تكون سريعة بل ستأخذ وقتاً وجهداً أكثر مما توقعوا في بداية ثورتهم، وأن البناء يجب أن يتم علي اسس أكثر ثباتاً ونضجاً لضمان استقراره وديمومته.

ولا أبالغ إذا قلت أننا قد قطعنا الجزء الأكبرمن الطريق ..فقد وضعنا دستوراً نفتخر ونتباهى به، يقيم دولة ديمقراطية ويؤسس لعدالة اجتماعية حقيقية... و نعتبره نقطة انطلاق حقيقية في مجال الحقوق والحريات بما تضمنه من التزامات على الدولة فى هذا الخصوص .. كما تم انتخاب رئيس للجمهورية بمشاركة نسبة كبيرة من الناخبين.

وفى سبيل تحويل ذلك إلى واقع ملموس، بدأت الدولة في اجراء العديد من التعديلات التشريعية تنفيذاً لنصوص الدستور .. وإعداد العديد من مشروعات القوانين التي تطلبها كما سبق أن أشرنا.. إلا أن الأمر لا يتعلق فقط بالإصلاح التشريعي .. وإنما ايضاً باتباع سياسات إصلاحية وتطبيق برامج تنفيذية، فى خطوات فعلية نحو التطوير.. والأمر هنا يرتبط بالضرورة بمفهوم و رؤية العدالة الانتقالية في مصر، والتي يعد الإصلاح المؤسسي والحق فى التنمية والعدالة الاجتماعية ضمن أركانها الرئيسية، فجزء كبير من الإشكاليات التي عانينا منها كان مرده إلى التهميش السياسي و الإجتماعي وغياب الحوار المجتمعي الحقيقى ..لذا وكما سبق أن أكدت ..فإن دراسة هذه المشكلات والعمل على حلها كانت هى جوهر خطتنا نحو الإصلاح .. و تقييم ما استطعنا تنفيذه في مجال الحقوق والحريات منذ المراجعة الدورية الأولى التي خضعنا لها يجب أن يتم في إطار الصورة الكاملة للأحداث والسياق العام لما نعاصره.

وأوكد لكم أن مصر وأبناءها يملؤهم التفاؤل و الأمل فى مستقبل تزدهر فيه الحقوق وتتحقق فيه العدالة والعيش الكريم .. تبنيه سواعدهم و إرادتهم التى لا تلين..

وفي النهاية أتوجه بالشكر للسيد الرئيس على حسن إدارته للجلسة، ولمجلس حقوق الإنسان على هذه الآلية الأ كثر عدلاً وإنصافاً، ولحضراتكم جميعاً على الحوارالإيجابى البناء حول حقوق الإنسان في مصر..و تأييدكم و دعمكم لنا فى مسارنا الديمقراطي.

و شكرا,,